نيكي يقفز لأعلى مستوى في نحو 26 عاما

الأسهم الأوروبية ترتفع رغم نتائج مخيبة للآمال

إحدى البورصات الاوروبية

ارتفعت الأسهم الأوروبية امس الثلاثاء مدعومة بالأداء القوي للأسواق في نيويورك وآسيا في حين ارتفع المؤشر داكس الألماني إلى مستوى قياسي جديد بفضل الأداء الضعيف لليورو في المعاملات المبكرة.

متعاملون في بورصة فرانكفورت يوم 1 نوفمبر تشرين الثاني 2017 – رويترز

واستفادت السوق عموما بانتعاش في أسهم البنوك ومكاسب لأسهم شركات السلع الأولية ليرتفع المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.2 بالمئة بحلول الساعة 0819 بتوقيت جرينتش رغم نتائج مخيبة للآمال من عدد من الشركات مثل بي.ام. دبليو.

وتراجع سهم شركة صناعة السيارات الألمانية اثنين بالمئة بعد أن انخفضت أرباح الربع الثالث من العام 5.9 بالمئة مقتربة من الحد الأدنى لنطاق التوقعات في استطلاع أجرته رويترز بسبب تكاليف تقنيات وطرز جديد. لكن ثاني أكبر شركة سيارات فاخرة في العالم رفعت توقعاتها لأرباح العام الحالي قبل الضرائب.

غير أن المؤشر داكس الألماني صعد 0.3 بالمئة بفضل مكاسب واسع النطاق للسوق عموما.

وتصدر سهم ديالوج لأشباه الموصلات الخسائر على ستوكس 600 بانخفاضه 6.1 بالمئة إثر توقعات يشوبها الحذر للربع الأخير.

وارتفع المؤشر فايننشال تايمز 100 البريطاني 0.1 بالمئة.

فيما قفزت الأسهم اليابانية إلى أعلى مستوى في 26 عاما يوم الثلاثاء مع إقبال المستثمرين على الشراء بفضل التوقعات لنتائج قوية للشركات اليابانية في حين عززت قوة السوق الأمريكية المعنويات.

رجل يمر أمام لوحة إلكترونية تعرض مؤشر نيكي في طوكيو يوم 11 أكتوبر تشرين الأول 2017. تصوير: تورو هاناي – رويترز.

وفتح المؤشر نيكي القياسي منخفضا لكنه صعد في وقت لاحق وأغلق على مكاسب 1.7 بالمئة مسجلا 22937.60 نقطة وهو أعلى مستوى إغلاق منذ يناير كانون الثاني 1992.

وصعدت الأسهم الأمريكية إلى مستويات قياسية ليل الاثنين بفضل تفاؤل تجاه الأرباح ونشاط الدمج والاستحواذ.

وصعد المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 1.2 بالمئة إلى 1813.29 نقطة.

الآراء لا تزال متباينة حول ملامح الزيادة المقبلة ومعدلاتها

الاقتصاد العالمي يتجه إلى مزيد من الارتفاعات في أسعار الفائدة

لم يكن اختيار الرئيس الأمريكي دونالد ترمب المليونير الجمهوري جيروم باول مرشحا لتولى قيادة مجلس الاحتياطي الفيدرالي "البنك المركزي الأمريكي" مفاجأة كبيرة لكثيرين.

ورغم إشادته بالرئيسة الحالية لـ "الفيدرالي" جانيت يليين ووصفه لها بأنها "شخص مذهل تماما"، إلا أن ترمب لم يكن على وفاق مع رؤيتها في إدارة "الفيدرالي"، وأبدى في كثير من الأحيان ملاحظات حول رؤيتها للسياسة المالية، بل وانتقدها بشدة خلال حملته الانتخابية، واتهمها بتبني إجراءات تصب في مصلحة إدارة أوباما ومنافسته هيلاري كلينتون.

وفيما كان ترمب يتخذ قرارا بترشيح جيروم باول لإدارة "الاحتياطي"، كان على الجانب الآخر من الأطلسي بنك إنجلترا "البنك المركزي البريطاني" يتخذ لأول مرة منذ عشر سنوات قرارا برفع أسعار الفائدة بنحو 25 نقطة أساس لتصل إلى 0.05 في المائة.

وقد لا يبدو أن هناك رابطا بين الحدثين، كما يستبعد أي تنسيق بينهما، لكن في الحقيقة فإن المدلول الاقتصادي لهما يكشف عن دخول الاقتصاد الدولي وتحديدا السياسات المالية العالمية مرحلة جديدة، ربما تختلف جذريا عن السنوات العشر الماضية التي تلت الأزمة المالية التي اندلعت في 2008 لتتحول لاحقا إلى أزمة اقتصادية عنيفة.

ويطرح ما حدث من تغيير في قيادة "الفيدرالي الأمريكي" ورفع أسعار الفائدة في بنك إنجلترا، عديدا من الأسئلة، وربما كان أهمها يتعلق بمستقبل أسعار الفائدة دوليا.

ورغم إجماع أكثر المختصين الذين استطلعت "الاقتصادية" آراءهم على أن عصر النقود "الرخيصة" عبر الاقتراض بأسعار فائدة متدنية للغاية قد ولى وانتهى، فإن هذا لا ينفي أن الآراء لا تزال متباينة حول ملامح الزيادة المقبلة ومعدلاتها.

الدكتور ميتشيل هاربر أستاذ المالية العامة يعتقد أن أبرز ملامح المرحلة التي ستلي رحيل يليين التي تنتهي فترة رئاستها لـ "الفيدرالي الأمريكي" في شباط (فبراير) المقبل، وبعد رفع بنك إنجلترا أسعار الفائدة بنحو 0.25 في المائة، هي مزيد من أسعار الفائدة المرتفعة.

ويضيف لـ "الاقتصادية"، أن الأسباب الحقيقية التي دفعت الاقتصاد الدولي إلى تبني أسعار فائدة منخفضة تتراجع، لأن معدلات التضخم بدأت في الارتفاع، وهو ما يؤشر على تحسن في الأداء الاقتصادي العالمي، وعلى البنوك المركزية الكبرى الإسراع باتخاذ إجراءات تعمل على "فرملة" هذا الارتفاع دون أن توقفه عن الوصول إلى النسب المستهدفة وهي 2 في المائة.

ويستدرك هاربر قائلا "رفع أسعار الفائدة بات أمرا حتميا، لكن المشكلة تكمن في جانبين، الأول يتعلق بنسبة الزيادة وتلك ستختلف من اقتصاد لآخر وفقا للعوامل المتحكمة في الاقتصاد الوطني محل البحث، والعامل الثاني الفترة الزمنية بين كل زيادة وأخرى، وهنا يجب توخي الحذر بشدة، لأن ذلك يجب أن يتوقف على مدة استيعاب الأسواق لنسبة الزيادة، ومدى تفاعله معها سلبا أو إيجابا".

وربما تعتبر وجهة النظر تلك السائدة حاليا بين عدد كبير من الاقتصاديين والمختصين المصرفيين، لكن هذا لا ينفي من وجود آراء أخرى تحذر من مخاطر الزيادة المقبلة.

الدكتورة تينا براون الاستشارية السابقة في البنك الدولي تعتقد أنه يمكن تفهم قيام دول تنتمي إلى الاقتصاد متوسط الحجم برفع أسعار الفائدة، وأن تأخذ في الحسبان فقط، التداعيات الاقتصادية لهذا القرار عليها أو على محيطها الإقليمي، أما الولايات المتحدة وبريطانيا فإنهما يجب أن يأخذا في الحسبان تداعيات ذلك القرار على الاقتصاد العالمي، فرفع أسعار الفائدة سيوجد نقاط ضعف في الاقتصاد الدولي، ويمكن أن يؤدي إلى انهيار المراكز الضعيفة، "وأعني تحديدا البلدان ذات المديونية المرتفعة مثل الصين".

توجه عالمي لرفع اسعار الفائدة

بنك إنجلترا يتوقع نموا أبطأ في حال الانفصال دون اتفاق

مقر بنك انجلترا المركزي

قال مارك كارني محافظ بنك إنجلترا المركزي "إن نمو اقتصاد بريطانيا سيشهد مزيدا من التباطؤ في الأجل القصير إذا أخفقت البلاد في إبرام اتفاق تجارة في المستقبل مع الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا منه". وردا على سؤال خلال مقابلة مع تلفزيون "آي.تي.في" عما إذا كان اقتصاد بريطانيا سيتضرر إذا لم تكن هناك اتفاقية بعد الخروج؟ أوضح كارني "في الأمد القصير، وبلا شك، إذا كان حضورنا في السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي أقل منه الآن، فسيحتاج هذا الاقتصاد إلى إعادة توجيه، وخلال تلك الفترة سيكون هناك ضغط على النمو".

وبحسب "رويترز"، فقد ذكر كارني أنه كان من المنتظر أن تزدهر استثمارات الشركات البريطانية الآن نظرا لقوة الاقتصاد العالمي وعوامل أخرى، لكن الوضع أنها تنمو بصعوبة بسبب عدم التيقن الذي يكتنف نتائج مفاوضات الخروج.

وأبلغ كارني "آي.تي.في" أنه من الممكن في حال إبرام صفقة خروج سيئة ألا يتمكن بنك إنجلترا من خفض أسعار الفائدة في المستقبل نظرا لتلك الضغوط التضخمية. واعتبر رئيس بنك إنجلترا أن معدلات نمو الاقتصاد البريطاني دون التوقعات، لكنها ليست ضعيفة، وتوقع رفع معدل الفائدة لمرتين إضافيتين على مدار السنوات الثلاث المقبلة. وأوضح كارني أن الاقتصاد البريطاني في حاجة إلى رفع الفائدة هاتين المرتين الإضافيتين من أجل إعادة التضخم لمعدله المستهدف. ومع ذلك، يؤكد كارني أن النمو الاستهلاكي لا يزال ركوديا على المدى القريب، متوقعا عودة التضخم إلى المستهدف دون رفع الفائدة. وأشار كارني إلى أن عدم اليقين الذي يحيط بمفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "بريكست" يؤثر سلبا في النشاط الاقتصادي المحلي واستثمارات الأعمال. ورفع بنك إنجلترا الخميس الماضي أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ 2007، قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية، لكن الجنيه الاسترليني شهد تراجعا حادا بعدما ذكر البنك أيضا أنه يتوقع رفع الفائدة في المستقبل بشكل "تدريجي جدا". وهذه المرة الأولى التي يرفع فيها بنك إنجلترا تكاليف الاقتراض منذ 2007، قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية التي دفعت إنجلترا إلى الدخول في أكبر ركود في عقود. وأوضح بنك إنجلترا في بيان "ترى لجنة السياسات النقدية حاليا أن من المناسب تشديد السياسة النقدية قليلا بهدف إعادة التضخم إلى المستوى المستهدف بشكل مستدام. وجميع الأعضاء يتفقون على أن أي زيادة جديدة في سعر الفائدة في المستقبل ستكون بوتيرة تدريجية وإلى مدى محدود، مكررا إشاراته السابقة بشأن ما سيحدث على الأرجح لتكاليف الاقتراض.

واعترف محافظ بنك إنجلترا، في تصريحات سابقة، بأن احتمالية رفع سعر الفائدة زادت، نتيجة تسارع معدلات التضخم خلال الأشهر الماضية، ليصل مؤشر أسعار المستهلكين إلى 3 في المائة في (سبتمبر) الماضي، في حين إن مستهدف بنك إنجلترا 2 في المائة.

ويشهد الاقتصاد البريطاني تباطؤا حادا هذا العام في أعقاب تصويت الخروج من الاتحاد الأوروبي في 2016، لكن بنك إنجلترا قرر رفع الفائدة لأسباب من بينها أنه يعتقد أن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيوجد مزيدا من الضغوط التضخمية نظرا لتراجع الهجرة وضعف الاستثمار.

اليورو يتحرك في نطاق ضيق مع ترقب بيانات

نزل اليورو امس الثلاثاء لكن ظل يتحرك في نطاق تداولات الآونة الأخيرة إذا فاقت البيانات الاقتصادية توقعات السوق مما أثنى المستثمرين عن دفع العملة الموحدة للهبوط.

أوراق يورو من فئات مختلفة في صورة من أرشيف رويترز.

وأظهرت بيانات يوم الاثنين ارتفاع ثقة المستثمرين في ألمانيا لمستوى قياسي في حين عزز أكبر اقتصاد في منطقة اليورو التعافي الاقتصادي القوي في المنطقة وسجلت المنطقة بأسرها نموا قويا في أكتوبر تشرين الأول بحسب مسح.

ونزل اليورو 0.2 بالمئة إلى 1.1591 دولار. وضاقت النطاقات التي تتحرك فيها العملة الموحدة منذ أعلن البنك المركزي الأوروبي في 26 أكتوبر تشرين الأول خفض مشتريات السندات وظل اليورو يتحرك في نطاق تداول يومي يوازي نصف نقطة مئوية مقابل الدولار.

وصعد مؤشر الدولار إلى 94.913 مقتربا من أعلى مستوى في عشرة أيام الذي سجله يوم الاثنين عند 95.077.

ولم يطرأ تغير يذكر علي الدولار الأسترالي عند 0.7665 دولار أمريكي بعدما زاد 0.5 بالمئة يوم

تحركات في نطاق ضيق لليورو

جي. فور اس البريطانية تخفض التوقعات ولا نمو بالشرق الأوسط والهند

قالت جي.فور اس أكبر مجموعة للخدمات الأمنية في العالم إن أعمالها في أول تسعة أشهر انسجمت مع التوقعات لكنها قلصت توقعاتها لبقية العام. وقالت الشركة البريطانية إنها تتوقع نمو الإيرادات في 2017 بين ثلاثة وأربعة بالمئة ونموا "جيدا" للأرباح. كانت التوقعات السابقة لنمو إيرادات العام كاملا متمشية مع هدف للمدى المتوسط بين أربعة وستة بالمئة. وقالت جي. فور اس التي تقدم خدمات مثل الحراسة والتفتيش في المطارات والدوريات المتحركة إن الإيرادات نمت 4.4 بالمئة في الأشهر التسعة الأولى مع تسجيل نمو في جميع المناطق باستثناء الشرق الأوسط والهند.

موديز تحذر من أثر ائتماني سلبي لتجدد الفراغ السياسي في لبنان

حذرت وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية امس الثلاثاء من أن تجدد الفراغ السياسي في لبنان بعد استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري يوم السبت قد يضر بالتصنيف الائتماني للبلاد.

وقالت في مذكرة بالبريد الإلكتروني "إذا استمر الجمود السياسي لفترة طويلة بعد أقل من شهر من إقرار الحكومة أول ميزانية في 12 عاما، فسيقوض ذلك التحسن الذي شهدته الفترة الأخيرة على الصعيد المؤسسي ويعرض النظام المصرفي لفقدان الثقة". وأضافت "أي فقد للثقة في النظام المصرفي أو في استقرار المؤسسات اللبنانية بما يفضي إلى تباطؤ حاد في تدفقات ودائع القطاع الخاص أو إلى نزوح صريح للأموال سيكون ذا أثر ائتماني سلبي". وأصدر حاكم مصرف لبنان المركزي ووزير المال ورئيس جمعية المصارف بيانات تؤكد استقرار الأوضاع المالية والنقدية في البلاد. ويعاني لبنان من واحدة من أعلى نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم، ويدعمه نظامه المصرفي.

وأعلن الحريري استقالته في خطاب تلفزيوني من السعودية في خطوة فاجأت النخبة السياسية في لبنان وتدفع البلاد صوب أزمة سياسية. وقال الرئيس اللبناني ميشال عون إنه لن يتخذ قرارا بشأن قبول أو رفض استقالة الحريري إلا بعد عودته إلى لبنان ليوضح أسبابه، ليرجيء بذلك مشاورات سياسية صعبة بين الفصائل اللبنانية لتشكيل حكومة جديدة.

ارتفاع صادرات كوريا الجنوبية بنسبة 8.8 بالمئة

أعلنت وزارة المصايد الكورية الجنوبية أن صادرات كوريا الجنوبية من المأكولات البحرية ارتفعت بنسبة 8ر8% خلال الفترة من يناير حتى اكتوبر. ونقلت وكالة يونهاب الكورية للأنباء عن وزارة المحيطات والمصايد القول في بيان إن صادرات المأكولات البحرية بلغت 91ر1 مليار دولار خلال أول عشر أشهر من العام، وذلك مقارنة بـ 75ر1 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي. وقد ارتفعت صادرات المأكولات البحرية لأمريكا بنسبة 5ر17% وتايلاند بنسبة 9ر25% لتصل إلى 240 مليون دولار و 190 مليون دولار على التوالي.

ارتفاع الدخل النقدي للعمال في اليابان بنسبة 0.9 بالمئة في سبتمبر الماضي

أظهرت بيانات حكومية نشرت امس الثلاثاء ارتفاع قيمة الدخل النقدي الاسمي للعمال في اليابان خلال سبتمبر الماضي بنسبة 9ر0% مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي. كان المحللون يتوقعون زيادة الدخل بنسبة 5ر0% فقط بعد زيادته بنسبة 7ر0% سنويا في أغسطس الماضي. في الوقت نفسه تراجعت قيمة الدخل النقدي الحقيقي للعمال بنسبة 1% سنويا خلال سبتمبر الماضي، في حين كان المحللون يتوقعون تراجعه بنسبة 2ر0% فقط بعد تراجع بنسبة 1ر0% خلال أغسطس الماضي.

نقص العمالة المتخصصة يؤثر على أنشطة الشركات في ألمانيا

كشفت نتائج دراسة، نشرت أن نقص العمالة المتخصصة في ألمانيا يؤثر على أنشطة الشركات المتوسطة.

وأظهرت نتائج الدراسة التي أجراها مصرف (بي زد) بين 800 شركة، أن 57% من هذه الشركات ذكرت أنها تشعر بتأثير نقص العمالة المتخصصة، حيث يضطر الموظفون للعمل بشكل أكبر من أجل تعويض نقص القوى العاملة. وأضافت هذه الشركات أن هذا الأمر يسبب ارتفاع تكاليف العمل ويؤثر على القدرة التنافسية. من ناحية أخرى، رأت 61% من الشركات المتوسطة أن نقص العمالة المتخصصة يعيق الاستثمارات. وحذر شتيفان تسايدلر، رئيس خدمة الشركات في بنك (دي زد)، قائلا: "إذا أعاق نقص العمالة المتخصصة نشاط الشركات وعرقل الاستثمارات المستقبلية، فإن ذلك يهدد ألمانيا كمقر اقتصادي". وحسب الدراسة فإن من بين المهن المطلوبة، متخصصون في تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الرقمية. وأوضحت الدراسة أن 29% من كبريات الشركات المتوسطة التي تشعر بتأثيرات نقص العمالة في أعمالها اليومية، لم تتمكن من تحقيق مشاريع لهذا السبب. وترى هذه الشركات أن ثمة مشكلة نشأت من خلال التنافس على توظيف عمالة مؤهلة، وتمثلت هذه المشكلة في ارتفاع الأجور، إذا يعاني من هذه المشكلة، 75% من الشركات المتوسطة التي تتراوح مبيعاتها السنوية بين 50 إلى 125 مليون يورو. وقالت نصف صغار الشركات المتوسطة التي تواجه مشكلة في البحث عن عمالة، إنها ليست قادرة على دفع الأجور المطلوبة أو المعروضة من شركات أخرى.

واختتم تسايدلر تصريحاته بالقول إن الشركات المتوسطة " انتظرت حتى الآن بلا طائل، تحسن الموقف عبر سياسة موجهة للهجرة أو استثمارات للقطاع العام في مجال التعليم.

مجموعة آبل تختار جزيرة جيرسي لخفض ضرائبها

ذكرت وسائل اعلام عدة بينها صحيفة نيويورك تايمز ان مجموعة آبل اختارت جزيرة جيرسي لخفض الضرائب التي يتوجب عليها دفعها، بعدما واجهت اتهامات بشأن مقرها في ايرلندا قبل اربع سنوات. وقالت الصحيفة الاميركية ان آبل قررت بعدما بدأ برلمانيون اميركيون ثم مسؤولون ايرلنديون في 2013 دراسة الاجراءات التي تتبعها المجموعة لخفض ضرائبها عبر اقامة فروع لها في ايرلندا، اختيار مكان آخر مناسب. وتستند الصحيفة الى ملايين الوثائق التي جاءت من مكتب "آبلباي" للمحاماة الذي يتمركز في برمودا.

في منتصف 2014 وتحت ضغط دول اخرى، عبرت ايرلندا عن رغبتها في الغاء واحد من اجراءات خفض الضرائب تستخدمه آبل وشركات اخرى متعددة الجنسيات. وقالت الصحيفة ان آبل توجهت بمساعدة مكتب المحاماة "آبلباي" الى جيرسي التابعة لبريطانيا ولا تفرض ضرائب على الشركات، مشيرة الى ان المجموعة "حققت ارباحا وفق نظام الاوفشور تبلغ 128 مليار دولار -- وعلى الارجح اكثر من ذلك -- لا تخضع لاي ضريبة في الولايات المتحدة ولضريبة صغيرة جدا في دول اخرى". وحسب الرسائل الالكترونية التي تم تبادلها وتحدثت عنها "نيويورك تايمز"، اصرت "آبل" على ان يبقى هذا الامر سرا. وردا على سؤال لوكالة فرانس برس، رفضت آبل الادلاء باي تعليق. وكانت المفوضية الاوروبية فرضت على آبل في اغسطس 2016 بعد تحقيق استمر ثلاث سنوات اعادة 13 مليار يورو نجمت عن الامتيازات الضريبية الى ايرلندا حيث يقع المقر الاوروبي للمجموعة، بدون ان تسمي ذلك غرامة. واستأنفت ايرلندا ومجموعة آب القرار. لكن الاتحاد الاوروبي ادعى على ايرلندا مطلع تشرين الاول /اكتوبر لانها لم تسترد هذه الاموال من آبل.